

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

ومنها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (الإمام الباقر (عليه السلام): «قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله): ليس للمرأة أن تصوم تطوعاً إلاّ باذن زوجها» ([1920]). وقد استدللّ بالأخبار صاحب الحقائق (قدس سره) حيث قال: «الظاهر أنّّه لا خلاف في توقف صحّة صومها على اذن الزوج كما نقله في المعتبر فقال: إنّّه موضع وفاق ويدل عليه الأخبار المتقدمة» ([1921]) وما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله): ليس للمرأة...» ([1922]). أمّا الإجماع: فقد قال المحقق الحلّي (قدس سره) في المعتبر: «لا يصح صوم الضيف ندباً إلاّ باذن مضيفه ولا المرأة من غير اذن زوجها حاضراً كان أو غائباً... هذا ممّا اتفق عليه علماؤنا» ([1923]). التطبيقات: 1 - قال المحقق الحلّي (قدس سره) في شرايعه: «والمحظور [أي الصوم] تسعة: ... وأن تصوم المرأة ندباً بغير اذن زوجها أو مع نهيه لها» ([1924]). 2 - وقال العلامة الحلّي (قدس سره) في قواعد: «يحرم صوم... الزوجة ندباً مع نهى الزوج أو عدم اذنه» ([1925]).